



## في صدارة المشهد

ماذا تكشف قمة السبع عن مستقبل النظام  
الاقتصادي العالمي في عصر الذكاء الاصطناعي؟

بقلم

الباحثة زينة مالك عريبي



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

## للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

## مقدمة

شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال العقد الأخير تحولات بنيوية متسارعة فرضتها الثورة الرقمية المتقدمة، وفي مقدمتها التطورات غير المسبوقة في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد أدى الانتشار المتنامي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى إعادة صياغة مفاهيم الإنتاج والقيمة المضافة والتنافسية الاقتصادية، الأمر الذي دفع القوى الاقتصادية الكبرى إلى إعادة تقييم استراتيجياتها التنموية وأدواتها التنظيمية بما ينسجم مع متطلبات العصر الرقمي الجديد. وفي هذا السياق، تعمل مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى (G7) بوصفها أحد أهم المجموعات الدولية المؤثرة في تحريك وإدارة الاقتصاد العالمي، على تطوير رؤى وسياسات تستهدف توظيف التقنيات الذكية في تعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على ريادتها التكنولوجية. ولم تعد قمم مجموعة السبع تقتصر على معالجة القضايا الاقتصادية التقليدية أو إدارة الأزمات الدولية الطارئة، بل تحولت إلى منصة استراتيجية لمناقشة التحديات الهيكلية المرتبطة بالتحول الرقمي العالمي، وفي مقدمتها قضايا حوكمة الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وسلاسل التوريد التكنولوجية، ومستقبل أسواق العمل في ظل الأتمتة المتزايدة. كما باتت هذه القمم تمثل ساحة رئيسة للتنافس والتنسيق في آن واحد، حيث تسعى الدول الصناعية الكبرى إلى وضع قواعد ومعايير دولية تنظم استخدامات الذكاء الاصطناعي وتحدد مسارات تطوره بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار الاقتصادي ومتطلبات الأمن والاستقرار.

وتكتسب هذه التحولات أهمية مضاعفة في ظل تصاعد المنافسة التكنولوجية بين القوى الكبرى، ولاسيما بين الولايات المتحدة والصين، إذ أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أبرز محددات القوة الوطنية ومصدراً رئيساً للتفوق الاقتصادي والعسكري والمعرفي. ومن ثم، فإن النقاشات التي تشهدها قمم مجموعة السبع لا تتعلق بالتكنولوجيا بوصفها قطاعاً اقتصادياً فحسب، وإنما ترتبط بإعادة تشكيل بنية النظام الاقتصادي العالمي وموازين القوة الدولية خلال العقود المقبلة. وانطلاقاً من ذلك، تطرح هذه المقالة تساؤلاً رئيساً مفاده: كيف تنظر مجموعة السبع إلى مستقبل الاقتصاد العالمي في عصر الذكاء الاصطناعي، وما الأدوات والسياسات التي تسعى إلى توظيفها لضمان استمرار ريادتها الاقتصادية والتكنولوجية؟ كما تسعى المقالة إلى تحليل التوجهات والمخرجات الرئيسية الصادرة عن قمم المجموعة، وبيان انعكاساتها المحتملة على حوكمة الذكاء الاصطناعي، وسلاسل التوريد العالمية، وأسواق العمل، والتنافس الجيوسياسي والاقتصادي الدولي، فضلاً عن استشراف أبرز التحديات التي قد تواجه عملية الانتقال نحو اقتصاد عالمي تقوده التقنيات الذكية.

## أولاً: الذكاء الاصطناعي كمحرك للنمو وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي

تشير مخرجات قمم مجموعة السبع إلى وجود توافق متزايد بين الدول الأعضاء بشأن الدور المحوري الذي يؤديه الذكاء الاصطناعي في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي وتعزيز الإنتاجية. ففي ظل التباطؤ الذي شهدته معدلات الإنتاجية خلال السنوات الماضية، يُنظر إلى هذه التكنولوجيا بوصفها أداة استراتيجية قادرة على إحداث طفرة نوعية في كفاءة الأداء الاقتصادي من خلال أتمتة العمليات المعقدة، وتسريع معالجة البيانات، وتحسين جودة

القرارات الاقتصادية والإدارية بالاعتماد على تحليل البيانات الضخمة والخوارزميات المتقدمة. وفي الوقت ذاته، تؤكد مناقشات المجموعة أن الآثار الاقتصادية للذكاء الاصطناعي لا تقتصر على زيادة الإنتاجية فحسب، بل تمتد إلى إعادة هيكلة أسواق العمل بصورة جوهرية. فالتوسع المتسارع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يثير مخاوف متزايدة بشأن حدوث تحولات هيكلية في أنماط التوظيف، إذ لم يعد تأثير الأتمتة مقتصرًا على الوظائف منخفضة المهارة، بل بات يشمل العديد من الوظائف المعرفية والمهنية التي تعتمد على التحليل واتخاذ القرار. ومن ثم، ترى دول المجموعة أن الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي تتطلب تبني سياسات شاملة لإعادة تأهيل وتطوير مهارات القوى العاملة، بما يضمن قدرتها على التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي الجديد والحد من التداعيات الاجتماعية المحتملة للتحول التكنولوجي.

ثانيًا: حوكمة الذكاء الاصطناعي: من "مسار هيروشيما" إلى بناء إطار دولي للتنظيم

أظهرت قمم مجموعة السبع الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بوضع أسس حوكمة دولية للذكاء الاصطناعي، إدراكًا منها للتأثيرات الاقتصادية والاستراتيجية العميقة التي تفرضها هذه التكنولوجيا على النظام العالمي. وفي هذا السياق، برزت مبادرة "مسار هيروشيما للذكاء الاصطناعي" بوصفها محاولة لتطوير إطار دولي يوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي من جهة، والحد من المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي من جهة أخرى. ويعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا لدى الدول الصناعية الكبرى بأن مستقبل الاقتصاد الرقمي لن يتحدد فقط بقدرات التطوير التقني، بل أيضًا بمدى القدرة على صياغة قواعد ومعايير دولية تحكم استخدام هذه التقنيات. وتستند رؤية مجموعة السبع لحوكمة الذكاء الاصطناعي إلى عدد من المرتكزات الأساسية، يأتي في مقدمتها تعزيز مفهوم "الذكاء الاصطناعي الموثوق"، الذي يقوم على ضمان توافق النظم الذكية مع مبادئ الشفافية والأمن السيبراني وحماية الخصوصية وصون حقوق الملكية الفكرية، بما يساهم في بناء الثقة العامة بهذه التكنولوجيا ويعزز قابليتها للاستخدام على نطاق واسع.

كما تبرز قضية المنافسة الاقتصادية بوصفها أحد المحاور الرئيسية في النقاشات الجارية داخل المجموعة، حيث تتزايد المخاوف من تركّز القدرات التقنية والبنى التحتية الرقمية في أيدي عدد محدود من الشركات التكنولوجية الكبرى. ومن ثم، تدعو دول المجموعة إلى تطوير أطر تنظيمية تضمن الحد من الممارسات الاحتكارية وتعزيز تكافؤ الفرص أمام الشركات الناشئة والمؤسسات المبتكرة، بما يحافظ على ديناميكية السوق ويحفز الابتكار المستدام.

إلى جانب ذلك، تسعى مجموعة السبع إلى الدفع نحو تبني معايير تقنية وتنظيمية مشتركة للذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي، بهدف تقليص التباينات القائمة بين النماذج التنظيمية المختلفة. فبينما تميل الولايات المتحدة إلى منح أولوية أكبر لحرية الابتكار وتسريع التطوير التقني، يتجه الاتحاد الأوروبي إلى تبني مقاربة أكثر تشددًا في مجال التنظيم والرقابة. ومن هنا، تحاول المجموعة إيجاد أرضية مشتركة توازن بين متطلبات الابتكار الاقتصادي

وضرورات الحماية القانونية والأمنية، بما يسهم في بناء بيئة دولية أكثر استقرارًا واتساقًا لتطوير واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

### ثالثاً: الجيوسياسية الاقتصادية وسلاسل التوريد الحرجة

يعكس الاهتمام المتزايد الذي توليه مجموعة السبع لملف الذكاء الاصطناعي تحولاً يتجاوز البعد التقني، ليكشف عن رهانات جيوسياسية واقتصادية عميقة تتعلق بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي وسلاسل التوريد الاستراتيجية.

#### • أشباه الموصلات بوصفها المورد الاستراتيجي الجديد

تمثل أشباه الموصلات الركيزة الأساسية لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي جعلها بمنزلة "النفط الجديد" في الاقتصاد الرقمي. وفي هذا السياق، أظهرت مواقف مجموعة السبع توجهًا واضحًا نحو تقليل الاعتماد على الصين في سلاسل إنتاج الرقائق الإلكترونية، من خلال تبني سياسات إعادة التوطين، إلى جانب التوطين في الدول الصديقة، بهدف تعزيز أمن سلاسل التوريد والحد من المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالاعتماد على منافسين استراتيجيين.

#### • تصاعد المنافسة في التكنولوجيا المتقدمة

تكشف سياسات مجموعة السبع المتعلقة بقيود تصدير التقنيات المتقدمة، وتشديد الرقابة على الاستثمارات ونقل التكنولوجيا، عن استراتيجية تستهدف الحفاظ على التفوق التكنولوجي للدول الصناعية الكبرى، وإبطاء وتيرة تقدم القوى الصاعدة في المجالات الحيوية، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة. ويعكس هذا التوجه تحولاً هيكلياً في بنية الاقتصاد الدولي، حيث تتراجع تدريجياً ملامح العولمة الليبرالية المفتوحة لصالح نموذج يقوم على العولمة المجزأة أو العولمة القائمة على الكتل الجيوسياسية، والتي تُعاد فيها صياغة العلاقات التجارية والاستثمارية وفق اعتبارات الأمن القومي والتحالفات السياسية، بقدر ما تحكمها اعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

### رابعاً: التحديات والعدالة الاقتصادية الدولية

على الرغم من الخطاب المتفائل الذي تبنته مجموعة السبع بشأن الفرص الاقتصادية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، فإن مخرجاتها تكشف في الوقت ذاته عن مجموعة من التحديات البنيوية التي قد تؤثر في استقرار النظام الاقتصادي الدولي وتفاقم الاختلالات القائمة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية.

#### • اتساع الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب

يتركز تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب البنية التحتية الحاسوبية والقدرات البحثية والاستثمارات الرأسمالية، بصورة رئيسية في الاقتصادات الصناعية المتقدمة. وفي المقابل، تواجه دول الجنوب العالمي تحديات هيكلية تتمثل في محدودية البنية التحتية الرقمية، وضعف القدرات الحاسوبية، ونقص الاستثمارات في البحث

والتطوير، فضلاً عن القيود المرتبطة بتوافر الطاقة والاتصالات عالية الكفاءة. ومن شأن هذا التفاوت أن يعمق الفجوة الرقمية، ويؤدي إلى اتساع فجوات الإنتاجية والدخل والقدرة التنافسية، بما يعيد إنتاج أنماط جديدة من عدم المساواة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

#### • معضلة الاستدامة البيئية

يفرض التوسع المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحديات متزايدة على صعيد الاستدامة البيئية، في ظل الاعتماد المكثف على مراكز البيانات التي تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء والمياه اللازمة للتشغيل والتبريد، ويثير ذلك تساؤلات بشأن مدى قدرة الدول الصناعية على المواءمة بين تسريع التحول الرقمي والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق أهداف التحول الأخضر. ومن ثم، أصبحت إدارة العلاقة بين الابتكار التكنولوجي والاستدامة البيئية إحدى أبرز المعضلات الاستراتيجية التي تواجه الاقتصادات المتقدمة، وتتطلب سياسات توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، وأمن الطاقة، وحماية البيئة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

#### خاتمة

تكشف مخرجات قمم مجموعة السبع أن النظام الاقتصادي العالمي يشهد تحولاً نوعياً في محددات القوة والتنافس الدولي، حيث لم يعد التفوق الاقتصادي يُقاس بالمؤشرات التقليدية، مثل حجم الناتج المحلي الإجمالي أو القدرات الصناعية فحسب، بل أصبح يرتبط بامتلاك البنية التحتية الرقمية المتقدمة، والقدرات الحوسبية، والبيانات الضخمة، والقدرة على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي وحوكمتها، باعتبارها أصولاً استراتيجية في اقتصاد المعرفة.

وفي هذا السياق، يبدو أن الرؤية التي تطرحها مجموعة السبع تتجه نحو بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الإنتاجية والابتكار، بالتوازي مع فرض ضوابط تهدف إلى حماية الأمن القومي، وتأمين سلاسل التوريد، والحفاظ على التفوق التكنولوجي للدول الصناعية المتقدمة. ويعكس هذا التوجه حالة من التوازن الدقيق بين تعظيم المكاسب الاقتصادية التي تتيحها الثورة الرقمية، وبين احتواء المخاطر الأمنية والجيوسياسية المصاحبة لها.

ومع ذلك، فإن استدامة هذا النظام ستظل رهينة بقدرته على تحقيق قدر أكبر من الشمول والعدالة في توزيع منافع التحول الرقمي. فاقترار تطوير الذكاء الاصطناعي والتحكم في موارده الاستراتيجية على عدد محدود من الدول قد يؤدي إلى تعميق الفجوات الاقتصادية والتكنولوجية، ويزيد من حدة الاستقطاب في الاقتصاد العالمي. ومن ثم، فإن بناء إطار دولي أكثر توازناً لحوكمة الذكاء الاصطناعي، يقوم على التعاون متعدد الأطراف، ونقل المعرفة، وتعزيز القدرات الرقمية للدول النامية، سيشكل شرطاً أساسياً لضمان أن يسهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق تنمية اقتصادية عالمية أكثر استدامة وشمولاً، بدلاً من أن يصبح أداة لإعادة إنتاج موازين القوة وتعميق الانقسامات الدولية